

المملكة المغربية



المندوبية السامية للتخطيط

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵏⴷⴰⵢⵜ | ⵙⴱⴰⵏⴷⴰⵢⵜ

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

مكافحة الفقر، تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، التنمية البشرية والإنصاف بين الجنسين في المغرب :

المنجزات والتحديات

شتنبر 2025

«... لا مكان اليوم ولا غداً، لمغرب يسير بسرعتين.»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمناسبة عيد العرش، 29 يوليوز 2025

إلى العناصر التي وردت في الخطاب الملكي، تقدم هذه المذكرة إضاءات تحليلية حول مسار التنمية بالمغرب ما بين 2000 و2023، والإنجازات المحققة فيما يخص تحسين القدرة الشرائية، وتقليص الفقر سواء النقدي أو المتعدد الأبعاد، وتطور مؤشر التنمية البشرية، إضافة إلى التحديات المستمرة المرتبطة بالهشاشة والفوارق الاجتماعية والمجالية والمساواة بين الجنسين، وهي كلها مبررات لاعتماد مقاربة جديدة للتنمية المجالية.

وتُبرز هذه المذكرة واقعاً يستوجب المعالجة بأفضل السبل. فعلى الرغم من التقدم الملحوظ، المتمثل في القضاء الشبه التام على الفقر المدقع وتجاوز عتبة التنمية البشرية المرتفعة، فإن الفوارق الجهوية وضعف الطبقة الوسطى وتصاعد الهشاشة في الوسط الحضري، تشكل تحديات بنيوية.

وانسجاماً مع توصيات النموذج التنموي الجديد، يتعين العمل بشكل أولوي على تطوير أساليب للبناء المشترك والإعداد والتقييم التشاركي، تجعل السياسات العمومية أقرب إلى الواقع المعيش وتطلعات المواطنين. ويتعين أن يستند هذا العمل إلى معارف جديدة، خصوصاً البيانات المفتوحة والمبنية على أدلة، لقياس الأثر الفعلي للسياسات وضمان تعديلها بشكل مستمر. فحسب ما ورد في النموذج التنموي الجديد، فإن القدرة على الجمع بين المرونة المؤسساتية، والذكاء الجماعي، والدقة في التنفيذ، والمحاسبة، هي المفتاح لفعل عمومي متجدد يرتقي إلى مستوى انتظارات المواطنين.

ذُكر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطاب العرش لسنة 2025 بالمكتسبات والتقدم الذي حققته المملكة. فقد تمكن المغرب من الحفاظ على مساره التصاعدي بالرغم من سياق دولي صعب وظرفية مناخية قاسية.

وبفضل السياسة الحكيمة لجلالته، حقق المغرب أيضاً تقدماً ملحوظاً على صعيد التنمية البشرية، متجاوزاً، لأول مرة، عتبة التنمية البشرية المرتفعة، كما تمكن من تقليص الفقر متعدد الأبعاد بشكل كبير.

وقد أكد جلالته على أن هذه الديناميكية تبقى غير كافية إذا لم تنعكس بشكل إيجابي وعادل على ظروف معيشة المواطنين، حيث أشار الخطاب الملكي إلى استمرار الفقر في العالم القروي وذلك نتيجة لنقص وضعف البنيات التحتية والمرافق الأساسية. كما تناول الإشكال البنيوي المتمثل في التفاوتات المجالية والفوارق بين الجهات.

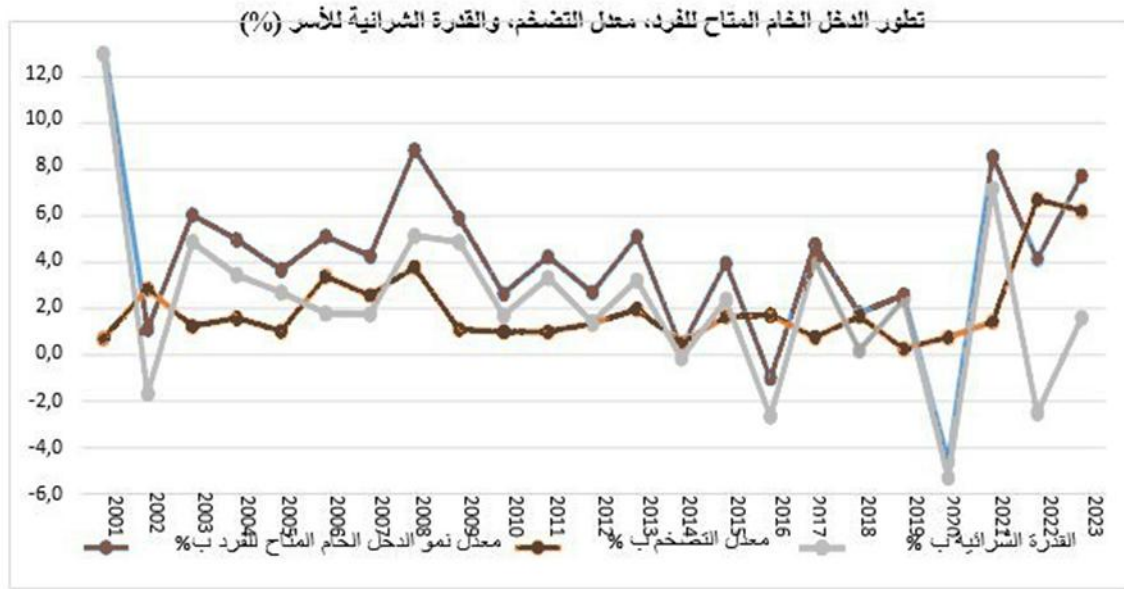
وقد دعا جلالته الملك إلى إضفاء نَفَسٍ جديد على جهود التصدي للفوارق الاجتماعية والمجالية، مثلما أوصى بالانتقال من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية إلى مقاربة للتنمية المجالية المندمجة، حتى يستفيد جميع المواطنين دون تمييز أو إقصاء من ثمار النمو.

وهكذا، فإن دعوة جلالته إلى الابتكار في مجال السياسات العمومية، كامتداد للنموذج التنموي الجديد، تقتضي تجاوز المنطق القطاعي الضيق، واعتماد مقاربات أفقية، شمولية وتجريبية، للتصدي للفوارق الاجتماعية والمجالية. واستناداً

■ نمو مطرد في الدخل الإجمالي المتاح للفرد خلال سنوات 2000

للأسر، حيث سجل تحسنا بنحو 3,5% سنوياً خلال نفس الفترة. وفي هذا السياق، فقد ارتفع متوسط دخل الأسر المغربية بوتيرة أسرع بكثير من وتيرة الأسعار، مما انعكس بشكل ملحوظ على تحسن مستوى معيشتها الحقيقي خلال هذه المرحلة.

عرف الدخل الخام المتاح للفرد¹ نمواً مطرداً خلال سنوات 2000. فخلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، ارتفع هذا الدخل بمعدل سنوي يناهز 5,1%، في حين ظل معدل التضخم متحكماً فيه في حدود 1,6% سنوياً. وقد انعكس هذا التوافق الإيجابي على متوسط القدرة الشرائية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، مجمعات المحاسبة الوطنية.

¹ الدخل الخام المتاح للفرد (RDBH): يتم حسابه من خلال قسمة الدخل الخام المتاح للأسر على مجموع السكان، من أجل الحصول على قيمة متوسطة لكل فرد. ويقصد بالدخل الخام المتاح للأسر صافي الدخول الأولية والتحويلات الصافية، بعد خصم الضرائب والمساهمات الاجتماعية، وهو الدخل المتبقي الذي يكون متاحاً للاستهلاك أو الادخار.

تعززت هذه الديناميكية بشكل خاص ما بين 2000 و2006، وهي فترة انتقال سوسيو-اقتصادي تميزت بإصلاحات اقتصادية ومؤسسية وخلق مكثف لمناصب الشغل، حيث سجل الدخل الخام للفرد نمواً سنوياً ناهز

ساهم في تحسين ملحوظ لمستوى القدرة الشرائية المتوسطة للمغاربة.

ولقد شهد الدخل الخام المتاح للفرد ارتفاعاً ملحوظاً ما بين نهاية تسعينيات القرن الماضي ومنتصف العقد الثاني من الألفية الثالثة. فبعد أن بلغ حوالي 11.000 درهم سنة 2000، عرف هذا الدخل نمواً مطرداً مع مطلع سنوات 2000. وقد

5%. وبفضل هذا التطور، تضاعف تقريباً دخل الفرد خلال 15 سنة ليصل إلى حوالي 21.000 درهم سنة 2014، مما

■ **تباطؤ وجمود نسبي في الدخل الفردي بعد سنة 2014**

وخلال النصف الثاني من العقد الثاني للألفية الثالثة، لم تشهد القدرة الشرائية للأسر سوى تغيرات طفيفة. فبين 2014 و2019، ارتفع الدخل الإجمالي للفرد بوتيرة بطيئة وذلك في حدود 2,3% سنوياً، وهي نسبة غير كافية لإحداث مكاسب حقيقية في القدرة الشرائية. وبشكل عام، يمكن القول إن الفترة ما بين 2014 و2019 اتسمت بجمود القدرة الشرائية، مقارنة بالديناميكية الكبيرة التي طبعت عقد 2000-2010.

بعد فترة الانتعاش التي عرفها الرفاه الاقتصادي، عرفت وتيرة نمو الدخل الفردي تباطؤاً. فمنذ سنة 2014، لوحظ تراجع في مكاسب الدخل المتاح للأسر، حيث لم يتجاوز معدل النمو 0,2%، وذلك في سياق اتسم بتباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع وتيرة خلق فرص الشغل. أما في سنة 2016، فقد انخفض الدخل الخام للفرد بنسبة 1,1%، بينما بلغ معدل التضخم 1,6%، مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية بحوالي 2,7%. وقد شكل ذلك أول تآكل قوي للقدرة الشرائية منذ سنوات عديدة، منهياً بذلك مرحلة النمو السريع التي ميزت سنوات 2000.

■ **صدمة سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 وتعافٍ متقلب للقدرة الشرائية للأسر إلى غاية 2023**

تميزت الفترة الأخيرة بتقلبات حادة مرتبطة بالظرفية الوطنية والدولية. فقد شهدت سنة 2020 صدمة غير مسبوقه نتيجة جائحة كوفيد-19 وانعكاساتها الاقتصادية، حيث تراجع القدرة الشرائية للأسر بحوالي 4,5-5%، وهو انكماش واضح في مستوى الرفاه الاقتصادي المتوسط، لم يسجل مثله منذ عقود.

وفي سنة 2021، عرف الاقتصاد المغربي انتعاشاً قوياً، الشيء الذي انعكس بشكل إيجابي على الدخل الفردي. فقد بلغ الدخل الخام المتاح للفرد حوالي 24.000 درهم سنة 2021، مقابل نحو 22.000 درهم في 2020، أي بزيادة بقيمة جارية قدرها 8,5%. وبفضل تضخم معتدل نسبياً خلال سنة 2021 5,2%، حيث أن الزيادة في الأسعار عند الاستهلاك فاقت نمو الدخل، مما أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي للفرد.

أما سنة 2023، فقد شهد الدخل الخام المتاح للفرد ارتفاعاً حيث بلغ حوالي 27.000 درهم، أي بنسبة نمو اسمي تقدر ب 7,7%، ليُسجَل بذلك أحد أقوى الارتفاعات الأخيرة باستثناء الانتعاش الاستثنائي لسنة 2021. ورغم بقاء معدل التضخم مرتفعاً خلال سنة 2023 (6,1%)، فإن وتيرة ارتفاع الأسعار ظلت أدنى من وتيرة نمو الدخل. ونتيجة لذلك، تحسنت القدرة الشرائية للأسر بنسبة 1,5% سنة 2023، مما شكل عودة إلى تحسين مستوى المعيشة بعد التآكل البارز المسجل في 2020 (4,5-5%) و 2022 (2,5-3%).

وفي المجمل، بين سنتي 2000 و2023، تضاعف الدخل الخام المتاح للفرد لدى المغاربة بأكثر من مرتين ونصف (2,5 مرة)، حيث انتقل من حوالي 11.000 درهم إلى ما

(1,4%)، فقد سجلت القدرة الشرائية للأسر تحسناً ملحوظاً بنسبة 7,1%. حيث سمح هذا التعافي بتجاوز مستوى الدخل الفردي لما قبل الجائحة واستعادة جزئية لمستوى المعيشة الحقيقي.

غير أن سنة 2022 عرفت وضعية متباينة. فقد واصل الدخل الخام المتاح للفرد ارتفاعه بالقيمة الاسمية ليلبغ حوالي 24.800 درهم، أي بزيادة قدرها 4,1% مقارنة بسنة 2021. غير أن الظرفية تميزت بارتفاع قوي لمعدل التضخم (6,6%)، مدفوع أساساً بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية. ونتيجة لذلك، تراجعت القدرة الشرائية للأسر بنسبة

يقارب 27.000 درهم. غير أن هذا التطور لم يكن خطياً؛ فبعد العقد الأول (2000-2009) الذي اتسم بالازدهار، تراجع الإيقاع خلال سنوات 2010، قبل أن يواجه انتكاسات حادة في السنوات الأخيرة. وفي ظل هذه الظروف، تراجعت وتيرة نمو القدرة الشرائية المتوسطة للأسر المغربية من 8,2% سنوياً خلال الفترة 2000-2009 إلى 1,1% فقط خلال الفترة 2010-2023.

ورغم ذلك، فإن القدرة الشرائية للأسر تُظهر تطوراً إيجابياً على المدى الطويل، الشيء الذي يؤثر على التقدم السوسيو-اقتصادي الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة. ويعكس هذا التحسن استعادة الدخل الحقيقي للفرد لنموه، رغم أن السياق لازال يتسم بعدم اليقين. ومع ذلك، فلا تزال هناك تحديات كبرى قائمة لضمان تطور مستدام وعادل لمستوى المعيشة، خاصة فيما يتعلق بتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية

تعاادل القوة الشرائية (PPA³) سنة 1981 إلى 1,9 دولار سنة 2015⁴.

وباحتساب الفقر المدقع وفق العتبة الدولية ل 1,9 دولار أمريكي للفرد في اليوم، فقد تم القضاء عليه بشكل شبه كامل في المغرب. حيث لا يعيش سوى أقل من 0,3% من السكان

(1,3 نقطة مئوية في الوسط القروي و 0,2 نقطة مئوية في الوسط الحضري). وتُظهر هذه المؤشرات بوضوح أن المملكة قد حققت الغاية الأولى⁵ من هدف التنمية المستدامة الأول المتمثل في « القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان ».

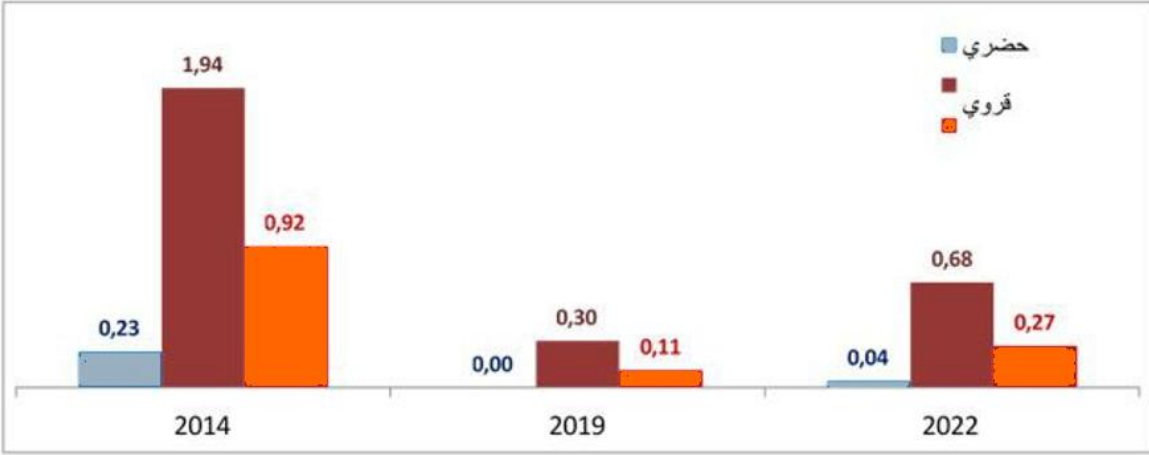
يُحدد الفقر المدقع على أساس عتبة دولية، تُمكن من تقييم تطور هذا النوع من الفقر على الصعيد العالمي على ضوء التقدم المُحرز في سبيل تحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة والبنك الدولي وهيئات أخرى للتنمية. وقد ارتفعت هذه العتبة الدولية للفقر² من دولار واحد للفرد في اليوم على أساس

المغاربة تحت هذا الحد سنة 2022، (0,04% في الوسط الحضري و 0,68% في الوسط القروي).

و على الرغم من تسجيل اتجاه نحو الارتفاع في الفترة ما بين 2019 و2022، فإن الفقر المدقع قد تراجع بـ 0,7 نقطة مئوية بين سنتي 2014 و2022 على المستوى الوطني،

² تحتسب هذه العتبة انطلاقاً من عتبات الفقر المعتمدة في 15 دولة الأكثر فقراً في العالم، وهي تُعاادل الحد الأدنى من الموارد التي تمكن الفرد من تلبية احتياجاته الأساسية من غذاء ولباس وسكن.

³ وفقاً للبنك الدولي، يقدر الدولار على أساس تعادل القوة الشرائية لسنة 2011 (PPA-2011) بـ 4,19314 درهم
⁴ يهدف تحديد عتبة الفقر في أقل من دولارين أمريكيين للفرد في اليوم (وفقاً لتعاادل القوة الشرائية) إلى توجيه الدعم الاجتماعي في المقام الأول نحو الفئات الأشد فقراً، وذلك من أجل تقييم التقدم المحرز في مختلف البلدان. فالشخص الذي تقل نفقاته الاستهلاكية اليومية عن 1,9 دولار أمريكي يعتبر في وضعية فقر مدقع.
⁵ تتمثل أول غاية من الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (ODD 1) في القضاء على الفقر المدقع بحلول سنة 2030، ويُعرّف على أنه الوضع الذي يعيش فيه الأشخاص بأقل من 1,25 دولار أمريكي للفرد في اليوم. في الوقت الراهن، تصل هذه العتبة إلى 1,9 دولار أمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية (PPA)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2014، والبحث الوطني حول مصادر الدخل 2019، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022.

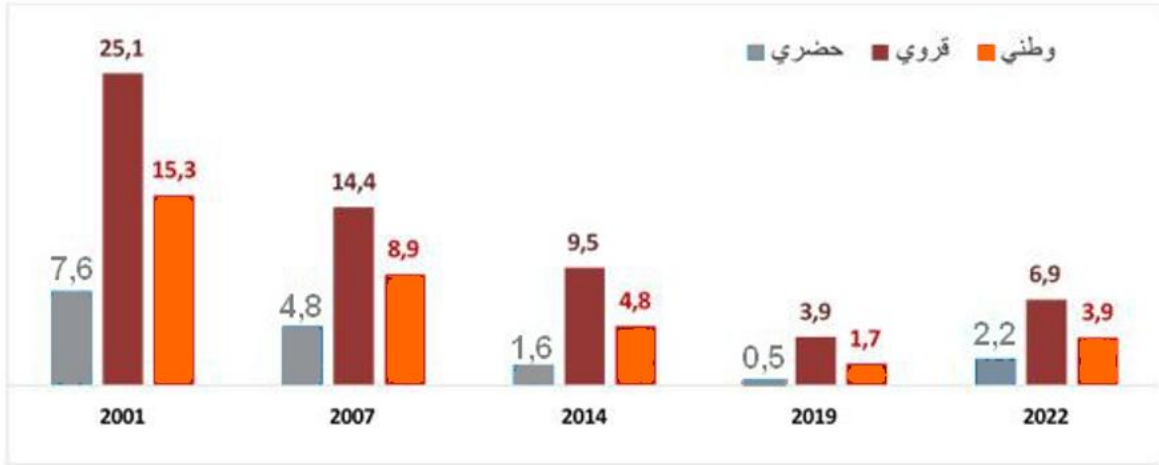
■ الفقر المطلق: تراجع مستمر رغم الصدمات الخارجية

2001 إلى 8,9% سنة 2007، ثم إلى 4,8% سنة 2014، لتبلغ 1,7% سنة 2019. غير أن هذا المنحى قد انعكس ما بين 2019 و2022، حيث ارتفع المعدل مجدداً إلى 3,9% سنة 2022. وتعكس هذه الديناميكية تحسناً ملحوظاً تلتته صدمة حديثة ناجمة عن ظروف اقتصادية واجتماعية استثنائية.

يشير مفهوم الفقر النقدي المطلق إلى الوضع الذي لا يتمكن فيه الأفراد من تلبية احتياجاتهم الأساسية، الغذائية وغير الغذائية، الضرورية للعيش والاستمرارية بشكل كامل. ووفق هذا التعريف، يُعتبر فقراء أولئك الذين يفتقرون إلى الموارد الكافية لتغطية هذه الحاجيات الأولية.

وعلى المستوى الوطني، تراجعت نسبة الفقر المطلق بشكل كبير ما بين 2001 و2019، إذ انتقلت من 15,3% سنة

تطور معدل الفقر المطلق (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2001 و2014، والبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2007 و2022 والبحث الوطني حول مصادر الدخل 2019.

بلغ 72,5%. أما في الوسط القروي، فقد كان الارتفاع أكثر اعتدالاً، إذ ارتفع العدد من 513 ألفاً إلى 906 ألف فقير، أي بزيادة سنوية متوسطة قدرها 22,2%. وبذلك، انخفضت حصة الفقراء القرويين من مجموع الفقراء من 82,5% سنة 2019 إلى 63,4% سنة 2022، وهو ما يعكس الزيادة الملحوظة للفقير الحضري خلال الفترة الأخيرة.

وإجمالاً، فإن مكافحة الفقر المطلق في المغرب عرفت تقدماً كبيراً على المدى الطويل (2001-2019)، على الرغم من التدهور الأخير المسجل ما بين 2019 و2022، ولاسيما في الوسط الحضري. ومع ذلك، يظل الفقر متركزاً بنيوياً في الوسط القروي، مما يبرز أهمية السياسات الموجهة بدقة من أجل الاستجابة بفعالية للتحديات المستمرة في هذه المجالات الترابية.

وحسب وسط الإقامة، كان تطور الفقر المطلق متبايناً. ففي الوسط الحضري، تراجع الفقر المطلق بشكل ملحوظ، منتقلاً من 7,6% سنة 2001 إلى 1,6% سنة 2014، ثم إلى 0,5% سنة 2019، قبل أن يعاود الارتفاع إلى 2,2% سنة 2022. أما في الوسط القروي، فقد كان الانخفاض الأولي بدوره بارزاً، حيث انتقل من 25,1% سنة 2001 إلى 9,5% سنة 2014 و 3,9% سنة 2019، غير أن الفقر ارتفع مجدداً ليصل إلى 6,9% سنة 2022.

أما بين سنتي 2019 و2022، فقد ارتفع العدد الإجمالي للأشخاص الفقراء من 623 ألفاً إلى 1,42 مليون شخص، مسجلاً زيادة سنوية متوسطة قدرها 33,7%. وقد برز هذا الارتفاع بشكل خاص في الوسط الحضري، حيث ارتفع عدد الفقراء من 109 ألفاً إلى 512 ألفاً، بمعدل نمو سنوي متوسط

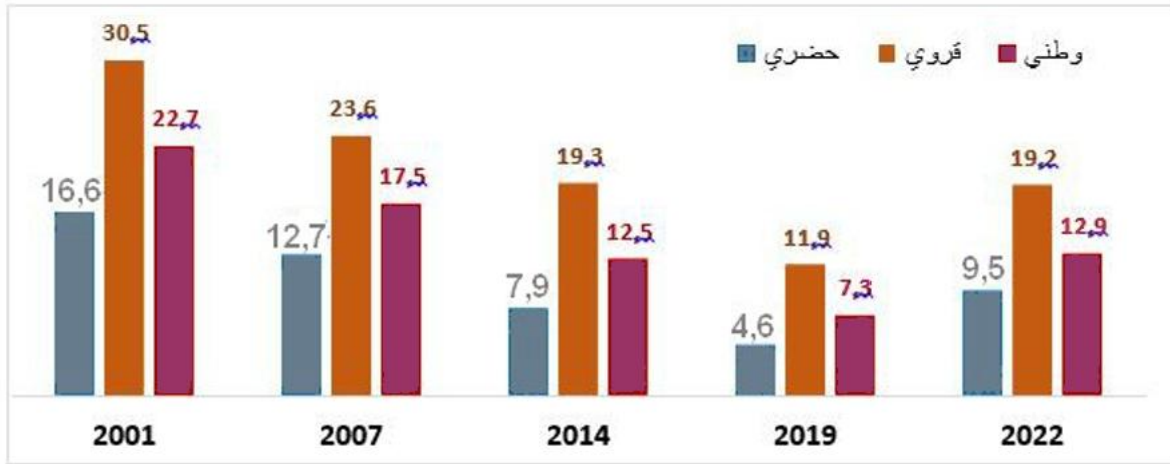
تزايد انتشار الهشاشة في المناطق الحضرية

المعدل الوطني للهشاشة، من 22.7% في 2001 إلى 12.5% في 2014، ثم إلى 7.3% في 2019، سُجل ارتفاع حاد وصل إلى 12.9% في 2022. ويعكس هذا التحول في المنحى تراجعاً في مستويات المعيشة وذلك بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 والتضخم، بالإضافة إلى آثار الجفاف المتكرر الذي شهده المغرب.

تحليل وضعية الهشاشة نحو الفقر النقدي المطلق إلى خطر وقوع الأسر في الفقر التي لا تمتلك شبكات أمان كافية لمواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية أو الظروف الصعبة بشكل خاص.

فعلى المستوى الوطني، اتسم تطور الهشاشة بتقلبات كبيرة على مدى العقدتين الماضيتين. فبعد الانخفاض الكبير في

تطور معدل الهشاشة (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2001 و2014، والبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2007 و2022 والبحث الوطني حول مصادر الدخل 2019.

1.57 مليون إلى 2.51 مليون، بمتوسط زيادة سنوية قدرها 17.8%.

وتعكس هذه الأرقام تحولاً ملحوظاً في التوزيع الجغرافي للهشاشة. فبينما كانت الهشاشة الاقتصادية تتركز بشكل رئيسي في الوسط القروي سنة 2014، حيث كان حوالي 62.1% من الأشخاص في وضعية هشاشة يقيمون في المناطق القروية، فقد انخفضت هذه النسبة بشكل كبير سنة 2022، حيث أصبح ما يقارب من نصف الأشخاص في

فمن حيث الأرقام المطلقة، ارتفع عدد السكان في وضعية هشاشة اقتصادية بشكل ملحوظ بين 2019 و2022، من 2.6 مليون إلى 4.75 مليون فرد، بمتوسط زيادة سنوية قدرها 23.6%. وبرزت هذه الزيادة بشكل خاص في المناطق الحضرية، حيث ارتفع عدد الأشخاص في وضعية هشاشة من 1.03 مليون إلى 2.24 مليون، بمتوسط زيادة سنوية قدرها 31.5%. أما في المناطق القروية، فقد ارتفع العدد من

وضعية هشاشة (47.2%) يقيمون في المناطق الحضرية. ويسلط هذا التحول الضوء على الأهمية المتزايدة للهشاشة الحضرية والحاجة إلى تكبيف السياسات العمومية لمواجهة هذه التحديات الاجتماعية الجديدة.

■ مسار من ثلاث مراحل لديناميكيات الفوارق الاجتماعية: انخفاض معتدل، يليه تحسن نسبي، ثم تراجع من جديد.

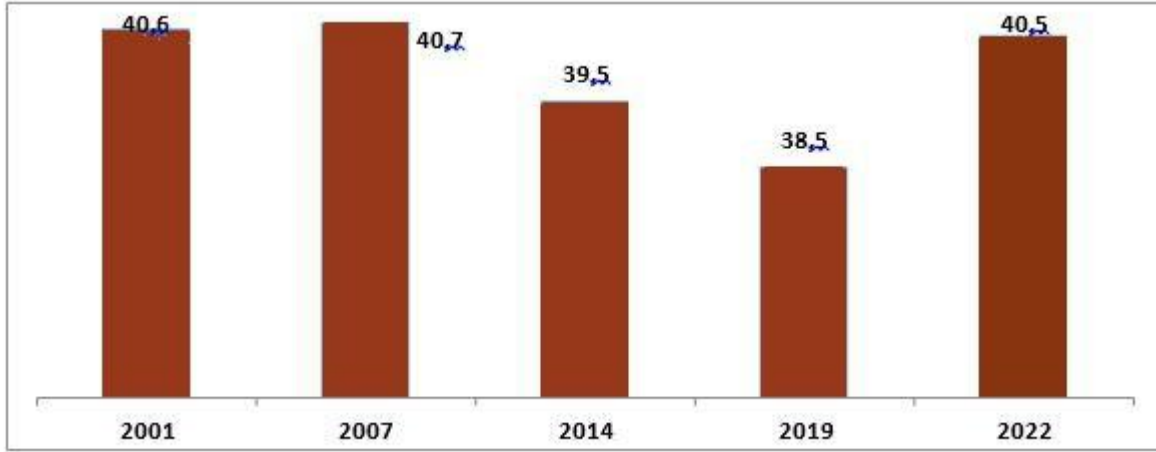
بين 2001 و2022، شهد المغرب اتجاهات متباينة في التفاوتات في مستويات المعيشة. ويمكن تمييز ثلاث مراحل متعاقبة: فترة أولية (2001-2014) شهدت انخفاضا معتدلا في الفوارق، تلتها فترة تحسن نسبي بين 2014 و2019، ثم تفاقم هذه الفوارق بين 2019 و 2022 بسبب الأزميتين الصحية والاقتصادية.

■ انخفاض معتدل في الفوارق خلال العقد الأول من الألفية الثالثة

وتؤكد عدة مؤشرات هذا الاتجاه، حيث انخفضت حصة الاستهلاك الإجمالي للنصف الأكثر يسرا من الأسر بشكل طفيف، بينما شهدت نسبة 50% الأقل يسرا ارتفاعا في حصتها من 23.4% إلى 24.2% بين 2001 و2014. كما أن الفارق بين متوسط مستوى معيشة 20% من الأسر الأكثر يسرا و20% الأقل يسرا عرف استقراراً (حوالي 7 أضعاف) خلال هذه الفترة، مما يشير إلى أن الفجوة الشديدة لم تتسع. أما من حيث النمو، فقد استفادت الأسر الأكثر فقرا من زيادة حقيقية في مستوى معيشتها بنحو 3.8% سنويا بين 2001 و2014، وهو معدل أعلى قليلا من المعدل الذي سجلته 20% من الأسر الأكثر يسرا (3.3%). فهذه التطورات تعكس انخفاضا تدريجياً، وإن كان معتدلا في الفوارق في مستوى المعيشة خلال العقد الأول من القرن.

بين 2001 و 2014، تحسن متوسط مستوى معيشة الأسر لجميع السكان، مع تقدم ملحوظ لفائدة الفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وبفضل هذا النمو الأكثر شمولاً، أصبح توزيع الإنفاق أقل تركيزاً في أعلى السلم الاجتماعي. وهكذا، تقلصت فجوة الإنفاق بين 10% من الأسر الأكثر يسرا و10% الأقل يسرا من 12.2 مرة إلى 11.8 مرة. وبالمثل، انخفض معامل جيني، الذي يقيس الفوارق العامة في التوزيع الاجتماعي لمستويات المعيشة، انخفاضا طفيفاً، حيث انتقل من 40.6% 2001 إلى 39.5% 2014. ويعكس هذا الانخفاض، وإن كان طفيفاً، تحولاً أولياً نحو تقليص الفوارق التي تميل إلى الارتفاع تاريخياً. وكان الانخفاض أكثر وضوحاً في المناطق الحضرية، حيث انخفض معامل جيني من 41.1% إلى 38.8% بين 2001 و2014، مقارنة بالمناطق القروية، من 33.1% إلى 31.7% خلال الفترة نفسها، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في المدن.

تطور الفوارق في مستوى المعيشة – مؤشر جيني- (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2001 و2014، والبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2007 و2019 و2022.

تحسن نسبي في الفوارق الاجتماعية بين 2014 و2019

الأقل يسرا زيادة طفيفة حيث انتقلت من 6.7% إلى 7.0%. كما تقلصت النسبة بين العشريين الأول والأخير (10% الأكثر من الأسر يسراً مقابل 10% الأقل يسراً) من 11.8 مرة إلى 10.8 مرة بين 2014 و2019، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عقدين.

وقد شمل هذا التحسن كل من المناطق الحضرية والقروية؛ ففي المناطق الحضرية، انخفض معامل جيني إلى 37.9% في 2019، مقارنة بـ 38.8% في 2014. وفي المناطق القروية، وصل إلى 30.2% في 2019، مقارنة بـ 31.7% قبل خمس سنوات. ورغم أن الفوارق لاتزال بنسبة مرتفعة بالمناطق الحضرية، إلا أن الفجوة بين الواسطين تقلصت نسبياً خلال هذه المرحلة. وعلاوة على ذلك، سجلت الفوارق في

اتسمت الفترة بين 2014-2019 باستمرار وترسخ نسبي في تراجع الفوارق. فقد عرف مستوى معيشة الفرد، بالقيمة الحقيقية، تحسناً ملحوظاً لجميع الفئات الاجتماعية. وقد سجلت الأسر الأقل يسراً أكبر المكاسب النسبية، حيث ارتفع متوسط مستوى معيشتها بنحو 3.9% سنوياً خلال هذه الفترة، مقارنة بنسبة 2.8% سنوياً بالنسبة لـ 20% من الأسر الأكثر يسراً. وقد ساعد هذا التحسن الجزئي لمستوى معيشة الأسر ذات الدخل المنخفض على تقليص الفجوة بين طرفي سلم الدخل. وهكذا، انخفض مؤشر جيني على المستوى الوطني من 39.5% في 2014 إلى 38.5% في 2019، مما يعكس الانخفاض المتزايد في الفوارق. وفي الوقت نفسه، انخفضت حصة إنفاق 20% من الأسر الأكثر يسراً من 47.0% في 2014 إلى 46.2% في 2019، بينما تزايدت حصة 20%

نفقات التغذية انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه الفترة: فقد انخفض مؤشر تركيز نفقات التغذية من 27.8% إلى 24.2% بين 2014 و2019. ويعكس هذا التقدم إلى تحسن ولوج الأسر

تفاقم الفوارق بسبب الأزمات بين 2019 و2022

عرف المنحى السابق انعكاساً حاداً خلال الفترة الأخيرة بسبب الصدمات المتتالية. فقد خلفت تداعيات جائحة كوفيد-19، إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم وتوالي سنوات الجفاف، أثراً سلبية على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأسر، مما أدى إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية.

بين 2019 و2022، انخفض متوسط مستوى المعيشة لأول مرة منذ سنوات، وكان هذا التدهور أكثر حدة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة. فالانخفاض السنوي المتوسط لمستوى معيشة 20% من الأسر الأكثر يسراً لم يتجاوز 1.7% خلال هذه الفترة، في حين بلغ هذا الانخفاض 4.6% بالنسبة لـ 20% من الأسر الأقل يسراً. كما تأثرت الطبقات الوسيطة بشكل كبير حيث سجلت انخفاضاً سنوياً بلغ 4.3%. وقد شملت هذه الانخفاضات مختلف مناطق البلاد، غير أنها كانت أكثر حدة في المناطق القروية التي تراجع فيها مستوى المعيشة بشكل أكبر مما شهدته المناطق الحضرية سواء بالنسبة للأسر الميسورة أو الأسر الأقل يسراً.

ونتيجة لذلك، اتسعت فجوة الفوارق في مستويات المعيشة مرة أخرى، مما أدى إلى محو مكاسب السنوات السابقة. فنصف السكان الأكثر يسراً يستحوذون على 76.1% من مجموع النفقات سنة 2022 مقابل 75.1% سنة 2019. كما ارتفعت حصة 20% من الأسر الأكثر يسراً من الاستهلاك الوطني إلى 48.1% سنة 2022، بينما انخفضت حصة 20% الأقل يسراً إلى 6.7%. وبذلك ارتفع متوسط الفجوة في مستويات المعيشة بين هاتين المجموعتين المتقابلتين إلى 7.1 مرة في 2022 مقابل 6.2 مرة في 2019.

الأقل يسراً للضروريات الأساسية، مما ساهم بشكل كبير في تقلص عام في الفوارق سنة 2019.

وفي ظل هذا السياق المتأزم، ارتفع مؤشر جيني بشكل حاد، من 38.5% سنة 2019 إلى 40.5% سنة 2022، أي نفس المستوى الذي سجله المؤشر في أوائل الألفية الثالثة، حيث بلغت قيمته 40.6% سنة 2001. وكان هذا التدهور أكثر حدة في المناطق الحضرية، حيث قفز مؤشر جيني من 37.9% سنة 2019 إلى 40% سنة 2022. أما في المناطق القروية، فقد ازدادت الفوارق أيضاً، حيث بلغ مؤشر جيني 31.1% سنة 2022، مقابل سنة 30.2% في 2019.

ويرتبط هذا الارتفاع الأخير في الفوارق ارتباطاً وثيقاً بتزايد الفوارق في نفقات التغذية. فقد ارتفع مؤشر تركيز النفقات الغذائية بشكل كبير إلى 31.7% سنة 2022 مقابل 24.2% في 2019. وبعبارة أخرى، أصبح توزيع نفقات التغذية أكثر تفاوتاً، مما يعكس حقيقة أن الأسر الأقل يسراً اضطرت إلى تقليص استهلاكها الأساسي أكثر من الأسر الميسورة.

وفي المقابل، انخفضت الفوارق في النفقات غير الغذائية بشكل طفيف خلال هذه الفترة، حيث انخفض مؤشر التركيز من 46.7% سنة 2019 إلى 45.9% سنة 2022. وبالتالي، تعززت مساهمة التفاوتات الغذائية في الفوارق الإجمالية، لتمثل حوالي 30% من هذه الفوارق سنة 2022 مقارنة بـ 26% سنة 2014.

وإجمالاً، فبعد الانخفاض التدريجي، لكنه حقيقي، في الفوارق في مستويات المعيشة إلى غاية سنة 2019، عرف المغرب انتكاسة حادة ألغت تلك المكتسبات. حيث تظهر مؤشرات سنة 2022 عن عودة الفوارق إلى مستويات مماثلة لما كانت عليه

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما يبرز هشاشة التقدم المحرز في مواجهة الصدمات الصحية والاقتصادية.

النمو، الفوارق، والفقير: مقارنة بين آليات التأثير

النمو ومكافحة الفقر: ضرورة اعتماد سياسات إعادة توزيع فعالة

انخفاض معامل جيني، من 40.7% سنة 2007 إلى 39.5% سنة 2014، عزز تأثير النمو على الأسر الأقل يسراً. ويظهر تفكيك آثار ذلك أن 82% من انخفاض الفقر خلال هذه الفترة كان نتيجة للنمو، بينما تفسر 18% بتحسين التوزيع. وبذلك يعتبر هذا النمو نمواً لصالح الفقراء لأنه مكّن من تقليص الفقر بشكل أكثر فعالية وإنصافاً.

وقد تواصل هذا المسار بين 2014 و2019. حيث انخفض معدل الفقر من 4.8% إلى 1.7%. ولا يزال تحسن مستويات المعيشة هو العامل الرئيسي وراء تراجع الفقر، حيث ساهم بنسبة 76%، إلا أن تأثير إعادة التوزيع أصبح أكثر أهمية: إذ يعزى 24% من هذا الانخفاض إلى تحسن في توزيع النفقات. وحسب وسط الإقامة، تمثل حصة تأثير النمو في تراجع الفقر نسبة 83.2% في المناطق الحضرية و76.2% في المناطق القروية. وتشير محاكاة هذه الروابط إلى أنه حتى مع ثبات متوسط الدخل، كان الفقر سينخفض بنحو نقطة مئوية واحدة، وذلك نتيجة لإعادة التوزيع الذي استفادت منه الفئات الفقيرة.

غير أنّ هذه الديناميكية انعكست بين 2019 و2022، وذلك بسبب الآثار التراكمية لجائحة كوفيد-19 والتضخم والجفاف. فقد ارتفع معدل الفقر الوطني من 1.7% إلى 3.9%. ويعزى هذا التدهور بشكل رئيسي إلى تراجع مستوى المعيشة

شهد المغرب بين 2001 و2019 انخفاضاً ملحوظاً في الفقر النقدي المطلق، حيث انخفض من 15.3% سنة 2001 إلى 1.7% سنة 2019 على الصعيد الوطني. وقد حدث هذا التطور في سياق نمو اقتصادي مستدام، على الرغم من أن آثاره على الفقر تباينت باختلاف الفترات الزمنية، تبعاً لتقلبات مستوى الفوارق. فإذا كان تحسن مستويات المعيشة هو العامل الرئيسي في الحد من الفقر، فقد كان لتطور توزيع الدخل تأثيراً متبايناً، إذ ساهم أحياناً في تفاقم الظاهرة وأحياناً أخرى في التخفيف منها.

فخلال الفترة الممتدة بين 2001 و2007، مكّن نمو مستويات المعيشة الحقيقية للأسر من تقليص الفقر بشكل كبير. ويعزى هذا الانخفاض بنسبة 100% إلى تأثير النمو، حيث ظلت الفوارق شبه ثابتة، مع معامل جيني يبلغ حوالي 40%. وقد انخفض معدل الفقر بفضل تحسن متوسط الدخل، دون أي تغيير يذكر في توزيعه. وبالتالي، فإنّ النمو الاقتصادي هو المسؤول الوحيد عن تقليص معدل الفقر، الذي انخفض بمقدار 6.4 نقطة مئوية بين 2001 و2007.

أمّا بين 2007 و2014؛ فقد عرفت هذه المرحلة نقطة تحول مهمة، حيث واصل متوسط مستوى المعيشة ارتفاعه، إلا أن

الفقر بنسبة 3.9% على الصعيد الوطني، و7.7% في المناطق الحضرية، و1.3% في المناطق القروية. ولا يمكن محو الأثر السلبي لهذا التراجع في الفوارق إلا بنمو يزيد عن 2.5% سنوياً.

وعليه، فإن هذه النتائج تؤكد أهمية توجيه النمو الاقتصادي نحو نموذج أكثر شمولية، وذلك عبر سياسات اجتماعية توزيعية استهدافية لاسيما الحماية الاجتماعية والتنمية المجالية، لضمان استفادة جميع فئات السكان بشكل عادل من النمو، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة.

وإجمالاً، كان النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للحد من الفقر في المغرب خلال الفترة 2001-2019، لكن فعاليته تعتمد بشكل كبير على السياق التوزيعي. فقد تزامنت فترة الانخفاض الحاد في الفقر من 2007 إلى 2019 مع نمو شامل استفادت منه الأسر ذات الدخل المنخفض، في حين أدى النمو غير المتكافئ إلى تقدم محدود أو حتى انتكاسات خلال أزمة 2019-2022.

وفي هذا الصدد، ولتسريع مكافحة الفقر المطلق، من الضروري الحفاظ على وتيرة نمو اقتصادي مستدامة مع الحرص على جودته التوزيعية. ويتطلب ذلك تعزيز سياسات اجتماعية لإعادة التوزيع تهدف إلى التقليل من الفوارق. فإن توجيه النمو لصالح الفئات الأقل يسراً، لا سيما من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية، والاستثمار في رأس المال البشري، وتنمية المناطق المحرومة، سيكون من تحقيق أقصى أثر للنمو على الفقر وتعزيز قدرة الفئات السكانية الهشة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. ومن هذا المنطلق، سيكون الجمع بين نمو اقتصادي مستدام وتقليل الفوارق الاجتماعية حجر الزاوية في القضاء على الفقر المتبقي ومنع عودته.

الحقيقي للأسر، والذي يفسر وحده 100% من ارتفاع الفقر في المناطق القروية، و85% في المناطق الحضرية. ففي المدن، ساهم تفاقم الفوارق، مع ارتفاع مؤشر جيني من 38.8% إلى 40%، بنسبة الـ 15% المتبقية من الارتفاع. وعلى امتداد الفترة 2014-2022، لم ينخفض معدل الفقر سوى بمقدار 0.9 نقطة، من 4.8% إلى 3.9%، ويعزى ذلك فقط إلى تحسن طفيف في وضع السكان الأقل يسراً. بينما لم يكن لمتوسط النمو أي تأثير يذكر. وقد ارتفع مستوى معيشة 5% من الأسر الأقل يسراً بمعدل سنوي قدره 1.6% بين 2014 و2022، مقارنة بنسبة 1.1% لمجموع السكان، مما أدى إلى تحسن حصتهم من إجمالي النفقات (من 1.1% سنة 2014 إلى 1.2% سنة 2022).

تؤكد مقاييس التفاوتات البديلة، مثل مؤشر أتكينسون، التي تعدّ الأكثر حساسية للتغيرات بين الفئات الأقل يسراً، ما سبق: فبينما ارتفع مؤشر جيني بنقطة واحدة بين 2014 و2022، ظل مؤشر أتكينسون مستقراً نسبياً، حيث ارتفع من 37.2% إلى 37.6%، مع معامل نفور من التفاوت coefficient d'aversion يعادل 2 والذي يمنح وزناً أكبر للطبقة المتوسطة. ومع ارتفاع هذا المعامل تبين أن الفوارق على مستوى التوزيع قد انخفضت بشكل طفيف، حيث انتقلت من 47.8% إلى 47.4%. ويشير هذا إلى أن أثر إعادة توزيع يكون لصالح الفئات الأقل يسراً رغم السياق العام المتأزم.

وأخيراً، تظهر العلاقات بين الفقر والنمو أن ارتفاع متوسط مستوى المعيشة بنسبة 1%، إذا لم يصحبه ارتفاع في الفوارق، سيكون من تقليص الفقر بنسبة 2.6% سنوياً على المستوى الوطني، و3.6% في المناطق الحضرية، و2.3% في المناطق القروية. على العكس من ذلك، فإن تفاقم الفوارق بمقدار نقطة واحدة في مؤشر جيني سيؤدي إلى زيادة في

الفقر متعدد الأبعاد: عقد من التقدم، لا سيما في المناطق القروية

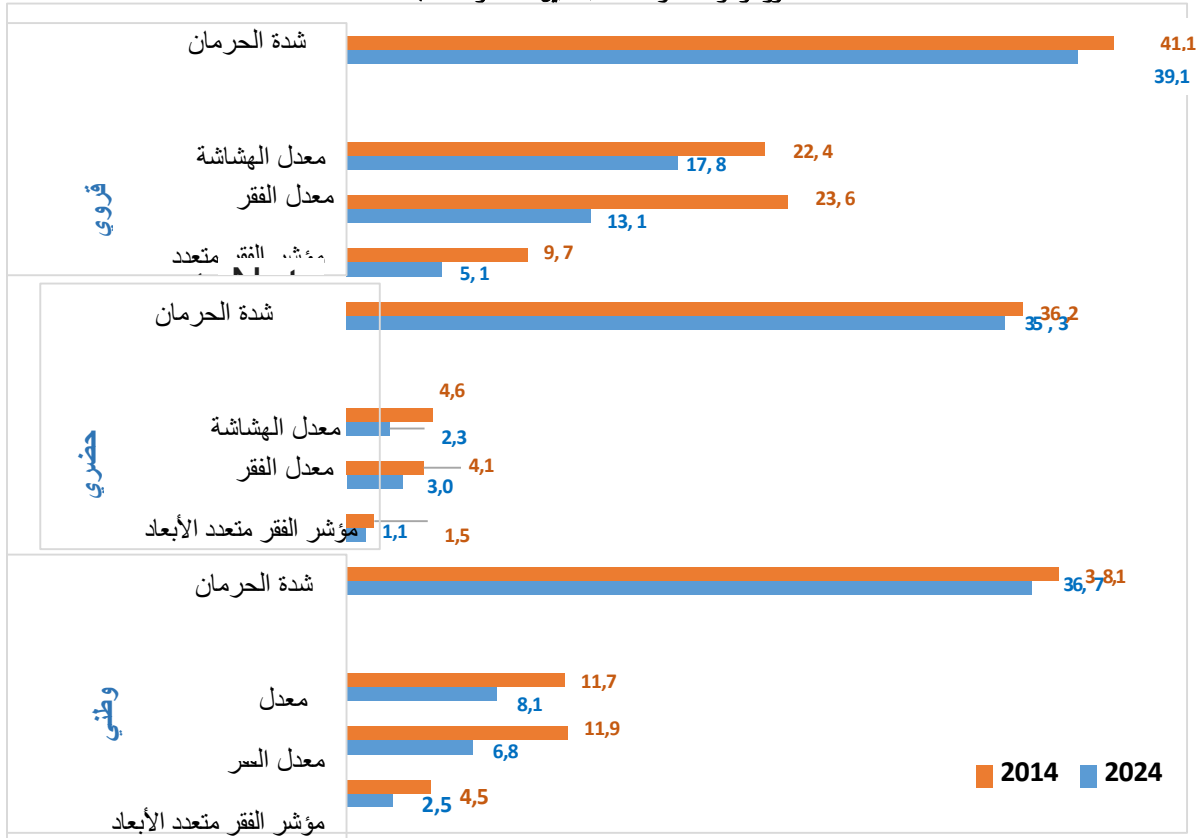
تقريباً. ويعكس هذا التحسن انخفاضاً ملحوظاً في نسبة السكان الذين يعانون حرماناً في عدة أبعاد من الرفاه. وبالموازاة مع

إلى انخفاض ملحوظ في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، من 4.5% إلى 2.5% خلال هذا العقد، مما يعكس تحسناً في مستوى الرفاه.

بين 2014 و2024، انخفض معدل الفقر متعدد الأبعاد بشكل ملحوظ، من 11.9% إلى 6.8%، أي بما يعادل 5 نقاط مئوية

ذلك، تراجع متوسط شدة الحرمان⁶ أي متوسط عدد أشكال الحرمان التي يعاني منها الفقراء - انخفاضاً طفيفاً، حيث انتقل من 38.1% إلى 36.7%. وقد أدى هذان العاملان مجتمعين

تطور مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد بين 2014 و2024 ب %



⁶ وبحكم طبيعته، يظل هذا المؤشر أعلى من 33٪ بغض النظر عن حجم السكان الفقراء، سواء كانوا يعيشون في المدن أو في القرى. وهذا يعني أن حدة حرمان الفقراء لا تتأثر كثيراً بتحسين ظروف معيشة السكان عموماً.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 و2024.

30.5% من هذا الفقر، بينما تساهم الصعوبات المرتبطة بظروف المعيشة بنسبة 22%.

وفي هذا الصدد، فإن 50.2% من الانخفاض في الفقر متعدد الأبعاد المسجل بين 2014 و2024 يفسر بالتحسن في رأس المال التعليمي خلال هذه الفترة. يلي ذلك تحسن الظروف

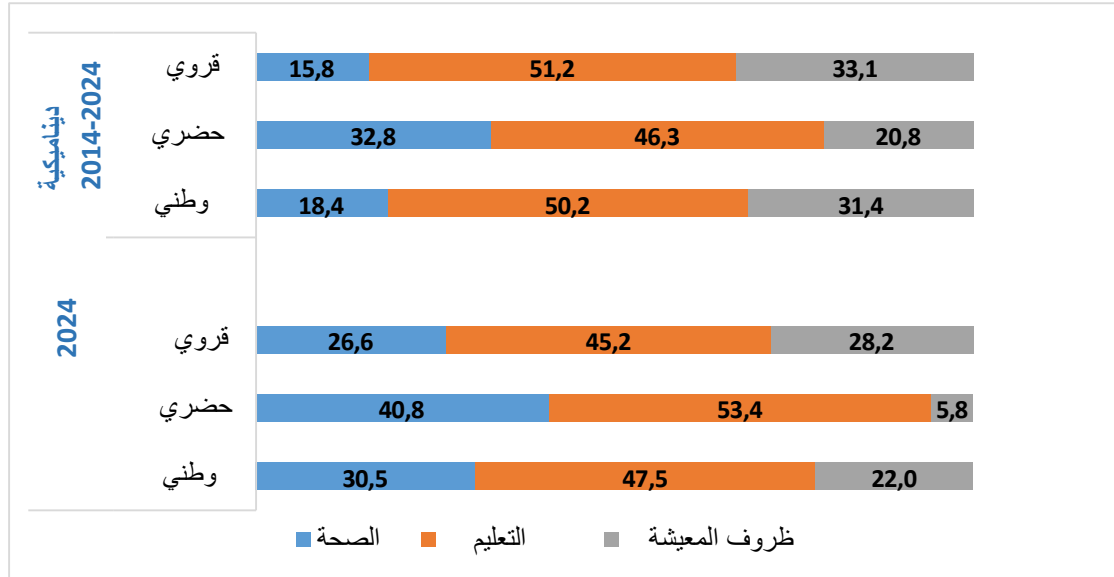
انخفاض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، الذي بلغ 1.1% في 2024 مقارنة بـ 1.5% في 2014.

في 2024، يظهر تحليل مساهمة الأبعاد المختلفة للفقر متعدد الأبعاد في المناطق الحضرية هيمنة العجز التعليمي، الذي يمثل 53.4% من الفقر المقاس. يلي ذلك ضعف الخدمات الصحية (40.8%)، ثم بدرجة أقل، الحرمان المرتبط بظروف المعيشة (5.8%). وفيما يتعلق بالعوامل التي ساهمت في انخفاض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد خلال هذه الفترة، يعدّ التعليم هو الرافعة الرئيسية لهذا التراجع، بنسبة مساهمة بلغت 46.3%، متقدما على الصحة (32.8%) وظروف المعيشة (20.8%).

ويتيح تفكيك الفقر متعدد الأبعاد حسب نوع الحرمان فهما أفضل للعوامل الهيكلية الكامنة وراء هذه الظاهرة. حيث يمثل العجز في مجال التعليم، بما في ذلك تمدد الأطفال والمستوى التعليمي للكبار، المكون الرئيسي لهذا الفقر، بنسبة مساهمة تقدر بنحو 47.5%. ويفسر ضعف الخدمات الصحية المعيشية، والذي ساهم بنسبة 31.4%، ويليه تقدم الخدمات الصحية (18.4%). ويُظهر هذا التفكيك الدور الحاسم الذي يلعبه التقدم في التعليم وتحسن الظروف المعيشية في الحد من الفقر متعدد الأبعاد في المغرب.

ويتضح من خلال تحليل تطور الفقر متعدد الأبعاد بين 2014 و2024 حسب وسط الإقامة، وجود ديناميكيات متباينة. ففي المناطق الحضرية، تم تسجيل اتجاه تنازلي، حيث انخفض معدل الفقر متعدد الأبعاد من 4.1% في 2014 إلى 3.0% في 2024. وفي الوقت نفسه، انخفض متوسط شدة الحرمان بشكل طفيف، من 36.2% إلى 35.3%، مما ساهم في

تفكيك مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد وديناميكيته حسب مصدر الحرمان ب %



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 و2024.

الشيء الذي انعكس على عدد الأشخاص الذين يعيشون في وضعية فقر متعدد الأبعاد بشكل كبير، حيث انتقل هذا العدد من 4.0 مليون في 2014 إلى 2.5 مليون في 2024. وعلى الرغم من أن حصة سكان القرى من مجموع الفقراء قد انخفضت من 79.0% في 2014 إلى 72.1% في 2024، إلا أن الفقر متعدد الأبعاد لا يزال يتركز بشكل كبير في المناطق القروية. ويعكس هذا التركيز المستمر للفقر في الوسط القروي الفوارق الإقليمية الهيكلية.

أما بالنسبة للهشاشة تجاه الفقر متعدد الأبعاد، والذي يقاس بنسبة السكان الذين يعانون من مستوى الحرمان بين 20% و33% من مجموع أشكال الحرمان، فقد سجل انخفاضا كبيرا بين 2014 و2024. فعلى الصعيد الوطني، انخفض من 11.7% إلى 8.1%، والذي يعكس ترجعا في تعرض الأسر لخطر الوقوع في فقر متعدد الأبعاد.

في الوسط القروي، يتضح أن تقليص الفقر متعدد الأبعاد بين 2014 و2024 كان ملحوظا بشكل خاص. فقد انخفض معدل الفقر إلى النصف تقريبا، من 23.6% إلى 13.1%. وفي الوقت نفسه، انخفض متوسط شدة الحرمان، وإن كان بشكل طفيف، من 41.1% إلى 39.1%. ونتيجة لذلك، انخفض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (IPM) من 9.7% إلى 5.1% خلال هذه الفترة.

وفي سنة 2024، لا تزال بنية الفقر في المناطق القروية تتأثر بشكل رئيسي بالعجز في مجال التعليم، وذلك بنسبة 45.2%، يليه الحرمان المتعلق بظروف المعيشة (28.2%) وضعف الخدمات الصحية (26.6%). وفيما يتعلق بمحركات هذا الانخفاض الملحوظ، يعتبر التعليم هو المحرك الرئيسي لهذا التقدم (51.2% من الانخفاض في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد)، متقدما على تحسن ظروف المعيشة (33.1%) والصحة (15.8%).

الأبعاد من 3.9 مليون شخص 2014 إلى ما يقارب 3 ملايين شخص 2024. ولا يزال هذا العدد يتركز بشكل كبير في المناطق القروية، حيث يمثل حوالي 82% من الأشخاص المعرضين لهذا النوع من الفقر. ويعكس هذا التركيز استمرار الهشاشة الهيكلية في المناطق القروية، ويبرز الحاجة إلى تعزيز الجهود في مجال التنمية القروية المندمجة.

وقد سجل هذا الاتجاه الإيجابي في كل من المناطق الحضرية والقروية، وإن كان بوتيرة مختلفة. ففي المناطق الحضرية، انخفض معدل الهشاشة من 4.6% 2014 إلى 2.3% 2024. أما في المناطق القروية، فرغم انخفاضه من 22.4% إلى 17.8%، إلا أنه لا يزال جد مرتفع، مما يؤكد استمرار الفوارق الإقليمية في ظروف المعيشة. وبالأرقام المطلقة، انخفض عدد الأشخاص في وضعية هشاشة تجاه الفقر متعدد

تطور التنمية البشرية

تقدم ملحوظ في التنمية البشرية، وتصنيف المغرب في مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة

ملحوظا في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية: الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. وقد سلط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء على هذه التحولات في تقاريره عن التنمية البشرية،

قريبة من متوسط المنطقة العربية من حيث التنمية البشرية. يمثل هذا التقدم، وإن كان تدريجيا، نقطة تحول رمزية وهيكلية. وهو ثمرة سياسات عمومية طويلة الأمد تركز على تعزيز رأس المال البشري، الذي يعتبر رافعة أساسية لضمان نمو شامل ومستدام. وقد أرسيت الجهود المتواصلة في القطاعات الاجتماعية، وتعزيز رأس المال البشري، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، أسس هذا التقدم التاريخي.

في 2023، بلغ مؤشر التنمية البشرية في المغرب 0.710، مسجلا قفزة كبيرة بنسبة 55.7% منذ 1990 (وحوالي 51% منذ 2000). ويعكس هذا المسار التصاعدي تقدما

حيث اعترف منذ سنة 2010 بالمغرب كواحد من بين أكثر عشرة دول العالم التي شهدت أكبر تحسن في مؤشر التنمية البشرية منذ 1970.

بتجاوزه العتبة الرمزية البالغة 0.700 في قيمة مؤشر التنمية البشرية لأول مرة، انضم المغرب إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. واحتلت المملكة المرتبة 120 عالميا، وهي مرتبة حافظت عليها للعام الثاني على التوالي، وبذلك تكون

التقدم في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة

1990 إلى حوالي 76.5 عاما في 2023. ويعكس هذا التقدم الكبير فعالية استراتيجيات الصحة العامة المعتمدة والتحسين الكبير في الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية وتحسين الخدمات الصحية في جميع أنحاء البلاد.

منذ 1990، تؤكد المؤشرات الخاصة بكل بُعد من أبعاد مؤشر التنمية البشرية هذا التطور الإيجابي:

✓ الصحة: ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في المغرب بنحو 10.5 سنوات، من 66 عاما في

✓ مستوى المعيشة: شهد الدخل الخام المتاح للفرد ارتفاعاً مطرداً، وهو ما يجسد ارتفاع متوسط مستوى المعيشة. ففي 2023، بلغ الدخل الخام المتاح للفرد حوالي 27,000 درهم سنة 2023، مقارنة بـ 11,000 درهم سنة 2001، مما يعكس التقدم الاقتصادي المحرز جنبا إلى جنب مع التنمية البشرية.

✓ التعليم: ارتفع متوسط سنوات التمدرس بـ 3.4 سنوات بين 1990 و2023، الشيء الذي يعكس زيادة فرص التعليم المتاحة للسكان. كما أنّ عدد سنوات التمدرس المتوقعة بلغ حوالي 15.1 عاماً، مما يعكس التحسن المستمر في المنظومة التعليمية وآفاق التعليم للأجيال الصاعدة.

نحو تنمية بشرية أكثر شمولية واستدامة

استمرار الفوارق، خاصة في الولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية

توزيع مكتسبات التنمية يؤدي إلى تقليص مستوى التنمية البشرية الفعلي بما يقارب الربع. ففي سنة 2010، قُدِّر مؤشر التنمية البشرية المعدل في المغرب بحوالي 0,407 مقابل مؤشر تنمية بشرية اعتيادي في حدود 0,567، وهو ما يعادل خسارة بحوالي 28,1%. ويشير هذا التطور إلى تراجع طفيف جداً في الفوارق خلال العقد الأخير، غير أن الطريق

ومع ذلك، يجب تناول هذه التحسينات العامة بحذر نظراً لاستمرار وجود فوارق داخلية مهمة. فقد بلغ مؤشر التنمية البشرية المعدل وفقاً للفوارق حوالي 0,517 سنة 2023، أي بخسارة نسبتها 27,2% مقارنة بمؤشر التنمية البشرية الاعتيادي (0,710)، وذلك نتيجة الفوارق في الولوج إلى الصحة والتعليم والدخل. وبعبارة أخرى، فإن التفاوت في ما يزال طويلاً من أجل بلوغ توزيع أكثر إنصافاً للموارد والفرص.

■ ضغوط بيئية تعقد مسار التنمية البشرية

عند أخذ الضغوط الواقعة على الكوكب في الاعتبار، مثل انبعاثات الكربون والبصمة المادية.

ومقارنة مع سنة 2010، التي قُدِّر فيها مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل الضغوط على الكوكب بحوالي 0,668، لم تتجاوز الزيادة 0,011 خلال أكثر من عقد من الزمن، مما يبيّن أن الجهود المبذولة لإدماج الانشغالات البيئية ظلت غير كافية. صحيح أن الأثر البيئي الذي يتعرض له المغرب أقل

فعند إدماج البعد البيئي، يتيح مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل الضغوط على الكوكب (PHDI) إضاءة تكميلية حول استدامة التقدم المحرز. ففي سنة 2023، سجّل المغرب قيمة 0,679 في هذا المؤشر، أي أقل بقليل من مؤشر التنمية البشرية الاعتيادي البالغ 0,710، أي بفارق مطلق قدره 0,031 نقطة. ويبرز هذا الفارق المعتدل (4,4%) التكلفة البيئية المصاحبة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وبعبارة أخرى، فإن جزءاً من مكاسب التنمية البشرية يتقلص

حدة من بعض الدول الصناعية المتقدمة، غير أن هشاشته البيئية بدأت تبطئ قليلاً مستوى التنمية البشرية الحقيقي.

وبذلك، تضع هذه الخلاصات المغرب في لحظة مفصلية من مساره التنموي. فالتقدم الاجتماعي والاقتصادي، مهما كانت أهميته، بات يتطلب اليوم أن يقترن بتدبير مستدام للبيئة من أجل ضمان تنمية مستدامة وفعلية على المدى الطويل. وفي هذا الإطار، سيتعين على المغرب تعزيز انخراطه في

الإنصاف بين الجنسين بين تقدّم ملحوظ ومعدل نشاط مقلق

عدم المساواة بين الجنسين: تراجع بطيء لكنه واعد

فيما يتعلق بالإنصاف بين الجنسين، سجل المغرب سنة 2023 مؤشراً لعدم المساواة بين الجنسين (GII) قدره 0,438، ما يضعه في المرتبة 113 من أصل 172 بلداً. ويقيس هذا المؤشر، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفوارق بين الجنسين وفق ثلاث أبعاد أساسية: الصحة الإنجابية، والتمكين السياسي والتعليمي، والمشاركة الاقتصادية. وكما

سنة 2023، فقد سجّل 0,438، وهي قيمة أفضل نسبياً تُعبّر عن انخفاض في مستوى عدم المساواة بين الجنسين. ويشير هذا الاتجاه التنازلي إلى إحراز تقدّم تدريجي في مجال المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، تحسّنت مؤشرات الصحة الإنجابية بشكل ملحوظ؛ إذ انخفض معدل وفيات الأمهات بشكل كبير، من حوالي 227 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حيّة سنة 2000 إلى حوالي 73 حالة سنة 2018. كما تراجع معدل الولادات لدى المراهقات، في انعكاس لانخفاض حالات الزواج والحمل المبكرة. ووفقاً للبنك الدولي، تراجع هذا المعدل من نحو 35 ولادة لكل 1000 فتاة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة في مطلع سنوات 2000 إلى 25 لكل 1000 سنة 2023. ويُعزى هذا التقدم في مجال

استراتيجية وطنية مندمجة تجمع بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، من أجل الحفاظ على القدرات المستقبلية للبلاد في حماية وتعزيز المكتسبات المحققة في مجالات الصحة والتعليم والرفاه الاقتصادي. وتتقضي هذه الاختيارات تكثيف المبادرات الداعمة للاقتصاد الأخضر، والقدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، والتدبير المستدام للموارد الطبيعية.

انخفضت قيمة هذا المؤشر، كان المجتمع أقرب إلى تحقيق المساواة بين الجنسين (حيث يشير الصفر إلى مساواة تامة).

وقد شهد المغرب تحسّناً تدريجياً في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين خلال العقد الأخير. ففي سنة 2010، بلغ هذا المؤشر 0,444 (المرتبة 84 من أصل 148 بلداً). أما في

الصحة الإنجابية إلى تحسن الخدمات الصحية (تنظيم الأسرة، المراقبة ما قبل الولادة، الولوج إلى خدمات التوليد)، إضافة إلى تزايد وعي الأسر.

أما على مستوى التمكين السياسي والتعليمي، فقد تم تسجيل تقدم أيضاً، وإن كانت الفوارق ما تزال قائمة بشكل ملحوظ. فقد تحسّنت تمثيلية النساء في المجال السياسي بفضل الإصلاحات الانتخابية، ولاسيما اعتماد نظام الحصص في الانتخابات الجماعية والتشريعية. إذ ارتفعت نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء من حوالي 0,6% فقط خلال تسعينيات القرن الماضي إلى نحو 11% بعد أولى إجراءات نظام الحصص سنة 2002، لتواصل ارتفاعها وتبلغ 21,4%

أن ينعكس مستقبلاً على تحسين فرصهن في الولوج إلى العمل المؤهل والمشاركة في صنع القرار.

أما فيما يخص المشاركة في سوق الشغل، فإن الوضع يبعث على القلق. إذ يستقر معدل نشاط النساء عند مستوى متدنٍ للغاية، وذلك في حدود 19% خلال السنوات الأخيرة، مقابل حوالي 70% لدى الرجال.

وعلى الرغم من هذه النقائص، فإن الانخفاض العام في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين يوحي بأن المغرب يتقدم ببطء ولكن بثبات نحو تقليص الفوارق بين الجنسين. غير أن موقعه في الترتيب العالمي يكشف عن المسار الذي ما يزال يتعين قطعه.

■ مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي (GDI) : تقلص الفجوة بين الجنسين

الخاص بالرجال من خلال ثلاث أبعاد: الصحة (متوسط العمر المتوقع عند الولادة)، التعليم (متوسط سنوات التمدرس المسجلة والمتوقعة)، ومستوى المعيشة (الناتج الوطني الخام للفرد). وتعكس 1,0 في هذا المؤشر المساواة

المغريبات بـ 0,642 مقابل 0,748 للرجال سنة 2023. ويبرز هذا الفارق المستمر أنه بالرغم من التقدم المشترك، ما تزال النساء تواجهن أوجه لا مساواة بنيوية تحدّ من تفعيل كامل طاقتهن.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يصنّف ضمن المجموعة الخامسة في مؤشر التنمية حسب النوع الاجتماعي (GDI)، أي فئة الدول ذات الفوارق الكبيرة في التنمية البشرية على حساب النساء، وفقاً للتصنيف المعتمد من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينسجم هذا المعطى مع ما يعكسه مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)، إذ يتعيّن على المغرب

من المقاعد في سنة 2023. وكذلك تحسن مستوى تعليم النساء، حيث بلغت نسبة المغريبات الحاصلات على الأقل على مستوى تعليمي ثانوي 33% حالياً (مقابل 39% لدى الرجال). ويعكس هذا المعدل التأخر التاريخي في تدرّس الفتيات، خاصة في المناطق القروية.

ومع ذلك، فإن الاتجاهات الأخيرة مشجعة، حيث تم تحقيق شبه تكافؤ في التدرّس الابتدائي، كما أصبحت معدلات إتمام السلك الإعدادي تميل قليلاً لصالح الفتيات: ففي سنة 2023، أنهت 79% من الفتيات السلك الأول من التعليم الثانوي مقابل 70% من الفتيان. وتشير هذه الأرقام إلى أن الجيل الجديد من المغريبات أكثر تعليماً من الأجيال السابقة، وهو ما يُفترض

إلى جانب مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)، يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي (GDI)، الذي يقيس الفوارق بين النساء والرجال في المكونات الأساسية للتنمية البشرية. ويقارن هذا المؤشر مؤشر التنمية البشرية الخاص بالنساء مع نظيره التامة (حيث تمتلك النساء مؤشراً للتنمية البشرية مساوياً للرجال)، بينما تعكس القيم الأدنى حجم الفوارق القائمة.

ففي سنة 2023، سجّل المغرب مؤشراً للتنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي (GDI) قدره 0,859، ما يعني أن مؤشر التنمية البشرية لدى النساء لا يتجاوز حوالي 85,9% من نظيره لدى الرجال. ورغم ذلك فإنّ هذه النسبة تعكس تحسناً ملحوظاً مقارنة بسنة 2000، حيث لم يكن المؤشر يتعدى 0,585، أي بزيادة قدرها 27 نقطة مئوية الشيء الذي يعكس تقليص الفوارق بين الجنسين في مجال التنمية البشرية خلال عقدين من الزمن. وبشكل ملموس، يقدر مؤشر التنمية البشرية للنساء

تكثيف جهوده لتحقيق المساواة. فرغم أن مستوى التنمية البشرية لدى النساء المغربيات ارتفع من حوالي 0,400 في

مطلع سنوات 2000 إلى 0,642 حالياً، فإنه لا يزال أدنى من المستوى المسجل في صفوف الرجال.

تحويل المكتسبات القانونية والتقدم القطاعي إلى مساواة في الفرص لفائدة النساء

في استعراض لمسار الفترة 2000-2023، حققت النساء المغربيات تقدماً ملحوظاً على عدة أصعدة. فقد تحسنت المؤشرات الصحية بشكل واضح، بما يعكس عناية أفضل بصحة النساء والأسر. وعلى المستوى التعليمي، شهدت الكفاءات لدى الفتيات تطوراً حقيقياً؛ إذ أصبح التمدد الابتدائي شبه شامل، واتسع نطاق ولوج الفتيات إلى التعليم الثانوي والعالي، فيما يتراجع معدل الأمية في صفوف النساء بانتظام.

ومن جهة أخرى، أدركت الدولة أهمية تمكين النساء في مسار تنمية البلاد. فقد صادقت على اتفاقيات دولية، أبرزها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واعتمدت إصلاحات قانونية بارزة، مثل مدونة الأسرة الجديدة، وقانون الجنسية، والقانون المتعلق بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي (القانون 13-103)، وغيرها. وقد ساهمت هذه التطورات القانونية، إلى جانب ديناميكية

التحدي المطروح للسنوات المقبلة في تحويل المكتسبات القانونية والتقدم القطاعي إلى تغيير مجتمعي عميق، بما يضمن أن تتحول المساواة الحقوق إلى مساواة في الفرص ومساواة فعلية لجميع المغربيات. وتُظهر معطيات الفترة 2000-2023 مسار التحسينات الممكنة من أجل تدارك التأخر وضمان التمكين الكامل لكل امرأة لتحقيق طاقاتها الإنسانية.

المجتمع المدني المغربي، في تحسين الإطار المؤسسي لتحقيق المساواة بين الجنسين.

ومع ذلك، ما تزال هناك فوارق عميقة تعرقل تنمية المرأة. فنقل التقاليد والأعراف الاجتماعية يستمر في التأثير سلباً على وضع النساء، خاصة في المناطق القروية حيث لا يزال تقسيم العمل على أساس الجنس ممارسة شائعة. وتظل الفوارق الاقتصادية واضحة، إذ أن النساء ممثلات بشكل مفرط في العمل المستقل غير المأجور، كما أن البطالة تمس بدرجة أكبر النساء الحاصلات على شهادات عليا.

ويمثل سدّ هذا العجز المرتبط بالنوع الاجتماعي رهاناً استراتيجياً بالنسبة للمغرب. فبذلك فقط سيتمكن البلد من تحقيق تنمية شاملة ومستدامة يكون فيها لكل مواطنة ومواطن مكانته ومساهمته في ازدهار الوطن. إن المساواة بين الجنسين ليست مجرد مسألة عدالة اجتماعية، بل هي أساس التقدّم البشري المشترك وبناء وطن أكثر عدلاً. ويمكن

إنّ استعراض مسار التنمية في البلاد فيما يخص محاربة الفقر، وتقليص الفوارق، والتنمية البشرية، والإنصاف بين الجنسين، يُبرز الحاجة، كما ورد في الخطاب الملكي، إلى ربط تنمية البلاد بترسيخ فعلي للعدالة الجهوية وذلك من خلال اعتماد «جيل جديد من برامج التنمية المجالية، يركز على تهمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين الوحدات الترابية».

وعلى غرار ما أوصى به النموذج التنموي الجديد، ينبغي أن تُدعم هذه البرامج التنموية الترايية بمقاربة قائمة على الأدلة، تعتمد معطيات ومؤشرات موضوعية، وتركز على الأثر في مجال الإدماج والإنصاف المجالي والاجتماعي. ومن شأن البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر، المزمع انطلاقه في أكتوبر 2025، أن يساهم في تحقيق هذا الهدف.